هل تخطط إسرائيل لضم الضفة الغربية في عهد إدارة ترامب؟

بقلم:
د. رمزي بارود ○

تستعد إسرائيل لضم الضفة الغربية الفلسطينية المحتلة وهو ما سيمثل خطوة كبيرة وخطوة إلى الوراء على طريق الحرية الفلسطينية، وقد يؤدي هذا الأمر إذا ما أقدمت عليه إسرائيل إلى اندلاع انتفاضة فلسطينية جديدة.

ورغم أن خطط الضم كانت مدرجة على الأجندة الإسرائيلية على مدى سنوات، فإنه توجد هذه المرة «فرصة عظيمة» – على حد تعبير وزير المالية الإسرائيلي المتطرف بتسلئيل سموتريتش – ولا يمكن بالتالي تفويتها من وجهة النظر الإسرائيلية.

وقد نقلت وسائل إعلام إسرائيلية عن الوزير قوله: «آمل أن تتاح لنا فرصة عظيمة في ظل وجود الإدارة الأمريكية الجديدة برئاسة دونالد ترامب لتحقيق التطبيع الكامل (للاحتلال الإسرائيلي)».

ليست هذه المرة الأولى التي يربط فيها بتسلئيل سموتريتش، من بين متطرفين إسرائيليين آخرين، بين وصول الرئيس الجمهوري المنتخب دونالد ترامب إلى البيت الأبيض والتوسع غير القانوني لحدود إسرائيل.

هناك سببان يجعلان اليمين المتطرف في إسرائيل متفائلاً بشأن وصول الرئيس دونالد ترامب. يتمثل السبب الأول في التجربة الإسرائيلية خلال فترة ولاية الرئيس دونالد ترامب الأولى في البيت الأبيض، عندما سمح الرئيس الأمريكي آنذاك لإسرائيل بالمطالبة بالسيادة على المستوطنات غير القانونية، ومرتفعات الجولان السورية، والقدس الشرقية المحتلة. أما السبب الثاني فهو مرتبط بتصريح الرئيس دونالد ترامب خلال الفترة التي سبقت الانتخابات.

في كلمة ألقاها أمام مجموعة مؤيدة لإسرائيل تدعى «أوقفوا معاداة السامية» في فعالية أقيمت في شهر أغسطس الماضي قال ترامب إن إسرائيل «صغيرة للغاية» على الخريطة، متسائلا: «هل هناك أي وسيلة للحصول على المزيد؟».

وقد أثار هذا التصريح، الذي يبدو سخيفا بكل المقاييس، فرحة بين الساسة الإسرائيليين، الذين فهموا أنه بمثابة ضوء أخضر لضم المزيد من الأراضي.

كما تلقت أهداف إسرائيل التوسعية الاستعمارية دفعة قوية في الأيام الأخيرة. فبعد سقوط حكم بشار الأسد في سوريا، بدأت إسرائيل على الفور في غزو مساحات شاسعة من سوريا، ووصلت إلى محافظة القنيطرة.

إن ما يحدث في سوريا يشكل نموذجاً لما يمكن أن نتوقعه في الضفة الغربية في الأشهر المقبلة.

احتلت إسرائيل ما يقرب من ٧٠٪ من مرتفعات الجولان السورية في عام ١٩٦٧، وعززت احتلالها غير الشرعي للمنطقة العربية بضمها رسميا في عام ١٩٨١ من خلال ما يسمى بقانون مرتفعات الجولان.

وجاءت هذه الخطوة غير القانونية بعد وقت قصير من عملية أخرى غير قانونية، حيث أقدمت إسرائيل على ضم القدس الشرقية الفلسطينية المحتلة قبل ذلك بسنة.

ورغم أن الضفة الغربية لم يتم ضمها رسميا، فإن حدود القدس الشرقية توسعت إلى ما هو أبعد من حدودها التاريخية، وبالتالي ابتلعت أجزاء كبيرة من مساحة أراضي الضفة الغربية.

إن الضفة الغربية، مثل القدس الشرقية ومرتفعات الجولان، كلها معترف بها كأراض محتلة بشكل غير قانوني بموجب القانون الدولي. ولا تملك إسرائيل أي أساس قانوني للحفاظ على احتلالها، ناهيك عن ضم أي منطقة فلسطينية أو عربية. ومع ذلك، يُسمح لها بذلك بسبب الدعم الأمريكي والغربي والصمت الدولي.

ولكن لماذا تسعى إسرائيل إلى ضم الضفة الغربية الآن بالذات؟

وبعيدا عن «الفرصة العظيمة» المرتبطة بعودة ترامب إلى السلطة في الولايات المتحدة الأمريكية، فإن إسرائيل تشعر أن قدرتها على مواصلة حرب إبادة جماعية على قطاع غزة دون أي تدخل دولي لإنهاء الإبادة الجماعية، من شأنه أن يجعل من عملية ضم الضفة الغربية مسألة أقل أهمية بكثير على الأجندة الدولية.

ورغم أن محكمة العدل الدولية أصدرت حكما حاسما بشأن عدم شرعية الاحتلال الإسرائيلي في ١٩ يوليو ٢٠٢٤، وأعقب ذلك إصدار المحكمة الجنائية الدولية أوامر اعتقال بحق كبار القادة الإسرائيليين في ٢١ نوفمبر الماضي، إلا أنه لم يتم اتخاذ أي إجراء لمحاسبة إسرائيل.

ومن غير المرجح أن تؤدي عملية ضم الضفة الغربية إلى إدخال أي تغيير على هذا الوضع، خاصة وأن إسرائيل تشن حروبها وأعمالها غير القانونية من خلال الدعم الأمريكي المباشر.

في الواقع، فقد قامت الإدارة الديمقراطية للرئيس الأمريكي جو بايدن بتمويل ودعم جميع الحروب الإسرائيلية، بما في ذلك الإبادة الجماعية الحالية. ومن المتوقع أن يكون الرئيس ترامب كريماً بنفس القدر، أو على الأقل، غير ناقد على الإطلاق لمثل هذه الخطوة.

وإذا أخذنا كل ذلك في الاعتبار، فإن ضم الضفة الغربية في الأسابيع أو الأشهر المقبلة هو احتمال حقيقي.

لقد أبلغ بتسلئيل سموتريتش بالفعل «العاملين في هيئة وزارة الدفاع المسؤولة عن الشؤون المدنية الإسرائيلية والفلسطينية في الضفة الغربية» عن خططه «لإغلاق الهيئة كجزء من الضم الإسرائيلي المتوقع للمنطقة»، حسبما ذكرت صحيفة تايمز أوف إسرائيل في يوم ٦ ديسمبر الجاري.

ورغم أن مثل هذا الضم لن يغير الوضع القانوني للضفة الغربية، فإنه سيكون له عواقب وخيمة على ملايين الفلسطينيين الذين يعيشون هناك، حيث من المرجح أن يتبع عملية الضم حملة عنيفة من التطهير العرقي، إن لم يكن من الضفة الغربية بأكملها، فمن المؤكد من أجزاء كبيرة منها.

كما أن عملية الضم ستجعل السلطة الفلسطينية غير ذات أهمية قانونية – حيث تم إنشاؤها في أعقاب اتفاقيات أوسلو لإدارة أجزاء من الضفة الغربية تحسبًا لسيادة مستقبلية، والتي لم تتحقق أبدًا. فهل توافق السلطة الفلسطينية على البقاء كجزء من الإدارة العسكرية الإسرائيلية للضفة الغربية التي تم ضمها حديثًا؟

لا شك أن الفلسطينيين سوف يقاومون، كما يفعلون دائما، وسوف تثبت طبيعة المقاومة أنها عامل حاسم في نجاح أو فشل المخطط الإسرائيلي. فالانتفاضة الشعبية، على سبيل المثال، سوف تفرض ضغوطاً هائلة على الجيش الإسرائيلي، الذي من المرجح أن يستخدم درجة غير مسبوقة من العنف لقمع الفلسطينيين، ولكن من غير المرجح أن ينجح في مسعاه.

إن عملية ضم الضفة الغربية في وقت تعيش فيه فلسطين – بل والمنطقة بأسرها– حالة من الاضطراب هو وصفة لحرب دائمة، والتي تشكل، من وجهة نظر بتسلئيل سموتريتش وأمثاله، «الفرصة العظيمة» الفعلية، لأنها ستضمن بقاءهم السياسي سنوات قادمة.

○ أكاديمي وكاتب فلسطيني.

مستقبل سوريا الجديدة وتحديات إعادة بناء الدولة

بقلم:
عاطف أبو سيف ○

انتهى حكم عائلة الأسد الذي امتد أكثر من نصف قرن، ودخلت سورية حقبة جديدة لا يمكن التنبؤ بمآلاتها، لكن المؤكد أنها لن تكون سهلة.

المستقبل الذي ينتظر سورية يبدو غائماً، وتبدو المرحلة صعبة ومقلقة؛ لأنها تأتي بعد أكثر من نصف قرن على حكم الرجل الواحد وبطش وقمع سيطلان مثلاً بارزاً في سيرة الدكتاتورية العربية لأجيال لاحقة. لكن المؤكد أن ما سيجري في سورية لن يعني التخلص بشكل كامل من المرحلة الصعبة، وأن ثمة مرحلة أكثر رحابة تنتظر سورية، لا أحد يعرف تحديداً.

لقد شكل الصراع من أجل إسقاط نظام الأسد، وتحرير سورية من قبضة حكمه، مدخلاً لصراعات إقليمية وتدخلات مختلفة كانت سورية ساحة لها، شمل ذلك تسليح مجموعات، ووجوداً عسكرياً أجنبياً سواء كان روسيا أو أمريكيا، وضخ تمويل ودعم مادي هائلين. وعلى مدار قرابة عقد ونصف العقد من الزمن تم تمزيق البلاد تحت رايات مختلفة، وكان للنظام السيطرة على جزء كبير من الأراضي فقط، وبنيت دويلات صغيرة مختلفة.

صراع وراء صراع، وحرب أهلية مستمرة، زادا معاناة السوريين الذين كانوا ينتظرون زوال النظام مثلما زالت بعض الأنظمة العربية عقب الربيع العربي. وبصرف النظر عن تقييمنا لما جرى في بلدان أخرى، التي نجحت الجماهير أو التدخل الخارجي (الناتو في الحالة الليبية)، فإن المؤكد أن السوريين كانوا يتطلعون للتخلص من الأسد من أجل أن تعود لهم دولتهم، ومن أجل أن يعيشوا حياة كريمة ويمارسوا حقوقهم السياسية التي حرمهم منها نظام الأسد. لم يسبق لأي نظام غير ملكي أو أميري أن قام رئيس بتوريث ابنه إلا في حالات الدكتاتوريات المطلقة. على الأقل في المنطقة العربية لم يكن هذا ممكناً. حتى حين كان يتم الحديث عن إمكانية توريث مبارك لنجله جمال، كانت النخب المصرية تستبعد ذلك ويبدو لها مستحيلاً، والرجل لم يقم بذلك رغم بعض المؤشرات التي اعتبرت خطوة على طريقة التوريث، إلا أنه لم يحدث. فقط في سورية قام الأسد بوضع ابنه بشار الذي ربما كان سيقوم بتوريث ابنه هو الآخر.

لقد عانت الدولة العربية من سوء الحكم، ومن الاضطرابات والانقلابات العسكرية طوال عقود. ويصعب تخيل دولة عربية ذات حكم عسكري لم يحدث فيها انقلاب خلال القرن العشرين أو بعد ذلك، كما يصعب الحديث عن ديمقراطية عربية حقيقية بشكل كامل، رغم أن وضع معايير كاملة للحكم الديمقراطي تبدو توجهات لفرض معايير تتخذ من النموذج الأوروبي مركزاً لها. بشكل عام، فإن غياب الدولة وغياب المواطن عن الدولة جعل الدولة في المنطقة العربية ملكاً للبعض، وحرم الأغلبية من ممارسة حقوقها. هذا هو الحال في عدد من البلدان العربية، وكانت سورية في قلب كل ذلك.

ولكن أيضاً مرحلة ما بعد إسقاط النظام لم تكن ناجحة بشكل كبير في الدول التي تم فيها التخلص من النظم القمعية والدكتاتورية. لقد اتسمت مرحلة ما بعد الربيع العربي بتمزيق الدولة العربية وتفتيت وحدة أراضيها، وثمة نماذج صارخة، وتحولت إلى عقدة سياسية لا يمكن حلها مثل الحالة الليبية والحالة اليمنية.

أيضاً لا يمكن لهذه الإشارة استبعاد الحالة العراقية حيث جهود تمزيق الدولة لم تتوقف، وحيث تمكنت جماعات مثل «داعش» من إقامة دولة لهم على بعض أراضي الدولة التي تم تفكيكها. كذلك الحال في سورية قبل دحر نظام الأسد. وبشكل عام، فإن تجربة ما بعد إسقاط النظام في المنطقة العربية لا تبدو مشجعة.

لقد اتسمت هذه المرحلة بتفكيك الدولة، وبملاحقة كل ما له علاقة بالنظام القديم، ولم تأخذ بعين الاعتبار حساسيات الوضع والتكوينات المجتمعية المختلفة. مثلاً في العراق تحت حجة تفكيك البعث، تم تفكيك الدولة وتم تمزيقها إرباً، وقامت جماعات مختلفة بالسيطرة على كثير منها، بل إن البحث عن بناء الأمة أو الشعب تم على حساب بناء الدولة، ولم تكن ثمة توجهات موحدة للقوى المختلفة لبناء دولة قوية.

ظلت الدولة تعاني رغم أن السنوات الأخيرة تشهد استقراراً لافتا، لكن الثمن الذي دفعه العراق كان كبيراً ومؤلماً. والحال كذلك في اليمن التي لم تعد يمناً واحداً وليبيا التي تتصارعها دولتان. تذكروا، فإن التدخل الخارجي في مرحلة ما بعد سقوط النظام يكون أسوأ منه في مرحلة ما قبل سقوط النظام. تكثر المطامع والبحث عن ترك أثر بعيد المدى.

في ليبيا، فإن دور إيطاليا وتركيا مثلاً ساهم في تعزيز الانقسام في النظام السياسي الليبي الذي لم يتشكل بعد. لقد عانى الشعب الليبي، وعانت الدولة الليبية، من تأثير القوى الخارجية سواء عبر التدخل المباشر عسكرياً أو من خلال دعم طرف على حساب طرف آخر. وبدلاً من بناء الدولة، تم تفكيك الدولة التي كانت موجودة أيام القذافي، ونشأت على أنقاضها كيانات متصارعة. الوضع زاد سوءاً، وصارت فترة النظام القمعي تبدو أكثر بريقاً في نظر الكثيرين.

هل ينتظر سورية مستقبل مثل هذا؟ يصعب الجزم، ولكن يصعب نفي إمكانية حدوث هذا. إن ما تحتاجه سورية الآن هو فتح حوار وطني شامل حول المستقبل وحول سبل بناء الدولة، والحذر من تفكيك الدولة بحجة تطهيرها من نظام البعث والأسد، رغم أن محاسبات ومحاكم وطنية يجب أن تعقد لملاحقة مجرمي التعذيب، ولكن يجب أن يتم الأمر ضمن فهم مستقيم للعدالة الانتقالية، والحاجة إلى تعزيز ثقة المواطن بمرحلة ما بعد سقوط النظام، لأن الشعور بعدم اليقين بالمستقبل وعدم الثقة بالقادم يدفع نحو النزوع لظهور تسليح الأقليات والصراع المناطقي والطائفي.. حمى الله سورية من كل ذلك.

○ كاتب وأديب فلسطيني

الأمن العالمي عام ٢٠٢٤: محاولات تغيير الأحادية القطبية

بقلم:
د. أشرف محمد كشك ○

مع تعدد القضايا والتفاعلات الدولية عام ٢٠٢٤، فإن مجملها هو محاولات من جانب بعض القوى الدولية لتأسيس نظام دولي متعدد الأطراف، قد نتفق أو نختلف حول نتائج تلك المحاولات لكنها أضحت واقعاً. صحيح أن النظام العالمي الأحادي القطبية بقيادة الولايات المتحدة والدول الغربية الذي تكرس مع تفكك الاتحاد السوفيتي عام ١٩٩١ وانتهاء «حقبة الحرب الباردة» لا يزال هو الذي يشكل المنظومة الدولية ولكن ثمة محاولات من جانب القوى الأخرى، وبعيداً عن تفاصيل تلك المحاولات فلاشك أن الحرب الأوكرانية التي سوف تدخل عامها الثالث كانت كاشفة لتلك المحاولات سواء من حيث أنماط الشراكات والتقارب بين دول ربما كانت توصف بالخصوم، فضلاً عن التحركات نحو تفعيل أطر تراها بعض الدول مناوئة للدول الغربية ومنها «مجموعة البريكس» التي تواجه العديد من التحديات ولم تصبح بديلاً للنفوذ الغربي، ولكنها في نهاية المطاف واقعاً مؤسسياً ربما يشهد تطورات مستقبلية.

ومع التسليم بأن الولايات المتحدة هي من يملك التأثير في منظومة العلاقات الدولية وحلفائها داخل حلف شمال الأطلسي «الناتو»، فإنه تجدر الإشارة إلى ثلاث ملاحظات مهمة أولها: أنه ليس بالضرورة أن تتمثل مساعي القوى المناوئة في ممارسة أدوار عسكرية، حيث إن النفوذ الاقتصادي ربما يكون ذا تأثير كبير ومن ذلك على سبيل المثال أن الصين قد حلت كشريك تجاري أول لدول الخليج العربي منذ عام ٢٠٢٠ بديلاً عن الاتحاد الأوروبي، وثانيها: لا تتمثل المعضلة في تحدي بعض القوى للنفوذ الأمريكي العالمي، ولكن في تقارب بعض الدول التي تراه الولايات المتحدة شراكات آخذة في التطور ومن ذلك الشراكة بين روسيا وكوريا الشمالية التي اتخذت الكثير من الأبعاد العملية المهمة، فضلاً عن التقارب الصيني – الروسي، وأخيراً الاتفاق بين الهند والصين لإنهاء المواجهات في مناطق الحدود، وثالثها: بدء بعض الدول بالفعل ممارسة أدوار أمنية عالمية ومن ذلك مشاركة الهند والصين بأساطيل بحرية لحماية الملاحة البحرية في باب المندب في عزوف عن الانضمام لتحالف حارس الازدهار بقيادة الولايات المتحدة والذي تأسس لهذا الغرض في ديسمبر ٢٠٢٣.

ومع التسليم بأن ذلك هو المشهد الدولي عموماً لكنه يخفي وراءه أيضاً تصدعات أخرى ليس فقط في حالة الانقسام بين المعسكر الغربي والقوى التي يطلق عليها «الصاعدة» في النظام الدولي بقدراتها الاقتصادية والتكنولوجية، ولكن في المشهد الأمريكي- الأوروبي ذاته، وخاصة الحرب في أوكرانيا التي تعهد الرئيس الأمريكي دونالد ترامب بإنهائها بعد وصوله مجدداً إلى سدة الحكم في الولايات المتحدة ولا تزال تثار التساؤلات حول الكيفية التي تنتهي بها تلك الحرب وحجم التنازلات المطلوبة من كل طرف، ولكن الأهم أيضاً هو تأثير ذلك في منظومة الأمن الأوروبي التي تعكس أمرين الأول: هو ما أوضحته تلك الحرب من حالة الانكشاف الأمني للدول الأوروبية وعدم قدرتها على مواجهة التهديدات الأمنية بمفردها من دون الدعم الأمريكي وهو ما يثير مجدداً جدلية الأمن: استمرار الاعتماد على حلف الناتو أم تأسيس هوية أوروبية للأمن؟ والثاني: توقعات إثارة الرئيس ترامب مجدداً لقضية التزام أعضاء الناتو بتخصيص نسبة ٢٪ من الناتج القومي الإجمالي لنفقات الدفاع في حلف الناتو، من ناحية ثانية فإنه لا يجب المبالغة في الشراكات الدولية المناوئة للغرب، وخاصة أنه ما يفرق تلك الدول أكثر مما يجمعها وربما وجدت بعضها الفرصة الدولية سانحة، ولكن يجب ألا نغفل أنه لا مصلحة للصين ابتداءً بتهديد المنظومة الرأسمالية حيث تستضيف استثمارات هائلة للصين في دولها، وعلى الرغم من توتر الأوضاع في بحر الصين الجنوبي على سبيل المثال، فإن ذلك لم يبلغ حافة الهاوية ولا يزال يصنف ضمن «الصراع المنضبط»، فضلاً عن ملامح التقارب الاستراتيجي بين الهند والولايات المتحدة وهي علاقات توصف بأنها متوازنة، بالإضافة إلى بطء تنفيذ خطط مجموعة دول «البريكس» لمناوءة النظام الرأسمالي الغربي، وخاصة على صعيد الاتفاق على عملة بديلة للدولار وغيرها من طموحات تلك المجموعة، وأخيراً استمرار الولايات المتحدة في بناء وتأسيس الشراكات والتحالفات في مثلث يمتد من آسيا مع اليابان وكوريا الجنوبية ويمر بدول الخليج العربي وينتهي في إفريقيا من خلال الجولة الأخيرة للرئيس بايدن في عدد من دول القارة السمراء.

ومع أهمية ما سبق، ففي تقديري أن مضمون النظام العالمي وتأثيره ليس بالضرورة أن يكون في نمط التحالفات والشراكات – رغم أهميتها – ولكن في مدى التأثير في مسارات ذلك النظام من خلال قضايا محددة، صحيح أن البعد النووي لا يزال محدداً مهماً ولكن الأجيال المتسارعة من الذكاء الاصطناعي ونجاح الدول في توظيفها عسكرياً يعد هاجساً وتحدياً للدول الغربية ذاتها، ومن ذلك سعي الولايات المتحدة لإيجاد آلية دولية لتقنين استخدام تلك التقنية ومن ذلك المؤتمر الدولي الذي عقد بالولايات المتحدة في مارس ٢٠٢٤ مع أربع دول أخرى وهي البحرين وكندا والبرتغال والنمسا واستهدف تأسيس تحالف بقيادة الولايات المتحدة وعضوية تلك الدول ضمن جهد دولي يستمر مدة عام لاستكشاف أطر استخدام الذكاء الاصطناعي في الصناعات العسكرية.

بالإضافة إلى التهديدات السيبرانية التي تعاني منها الولايات المتحدة ومن ذلك الهجوم الذي استهدف آلاف من وكالات السيارات وتوقفت عن العمل ساعات في ٢٠ يونيو ٢٠٢٤ بعد هجوم سيبراني على مزود البرمجيات شركة «سي دي كي جلوبال»، المتخصصة في تجارة التجزئة للسيارات، وكذلك الهجوم الذي استهدف أجهزة التنصت الأمريكية في أكتوبر من العام ذاته، وذلك على سبيل المثال لا الحصر، فضلاً عن سعي القوى المناوئة للولايات المتحدة لتوظيف قوتها الناعمة في تعزيز شراكاتها مع دول تربطها بالولايات المتحدة شراكات استراتيجية تقليدية.

ومجمل ما سبق أننا لا نزال أمام نظام دولي أحادي القطبية – ولو بشكل نسبي – ولكن مع استمرار احتدام الصراعات الدولية على هذا النحو، فإن مسألة الأولوية ستكون حاضرة وبقوة أمام السياسات الأمريكية والقوى الكبرى عموماً، وليس بالضرورة أن يكون هناك صدام عنيف فيما بينها ولكن في تصوري أن الفراغات التي تنتج عن تغيير سياسات بالضرورة سوف تمثل فرصا للقوى المناوئة حتى لو على الصعيد الاقتصادي، ومن ناحية ثانية فإن التكتلات الاقتصادية بغض النظر عن درجة تطورها أو تأثيرها في الوقت الراهن ولكنها تعكس تغير مفهوم المصالح، وأخيراً فإن القوى الصغرى والمتوسطة ربما تجد في تلك التكتلات فرصاً مهمة للتعاون في قضايا أكدت أزمة كورونا والحرب في أوكرانيا حتمية التعاون متعدد الأطراف بشأنها ومنها الأمن الغذائي والتغير المناخي.

نحن أمام عالم يتشكل من حيث اللاعبين والقضايا وحتماً ستكون هناك انعكاسات شرق أوسطية وعربية.

○ مدير برنامج الدراسات الاستراتيجية والدولية بمركز «دراسات»

الإعلام الغربي.. وصناعة الانحياز!

بقلم:
د. منار الشوربجي ○

أكثر من مئة صحفي في قناة «بي بي سي» كتبوا خطابًا علنيًا لمرؤوسيهم، احتجاجًا على التحيز في تغطية حرب الإبادة في غزة، وذكروا أنهم أقدموا على تلك الخطوة بعد أن استنفدوا كل القنوات التي عادة ما تسلكها الشكاوى داخل المؤسسة. وكان من بين ما قالوه إن القناة، حين تنقل مزاعم الحكومة الإسرائيلية، لا تذكر أبدًا أن الأخيرة تحظر دخول الصحفيين غزة، ومن ثم لا توجد وسيلة للتحقق من صحة تلك المزاعم.

وأضافوا أن القناة تنقل الأحداث وكأن تاريخ القصة بدأ يوم «طوفان الأقصى»، لا قبله بقرن كامل. وقد انفجرت الاحتجاجات داخل «بي بي سي» بسبب الطريقة التي تعاملت بها القناة مع تقرير منظمة العفو الدولية الذي قال صراحة إن إسرائيل ترتكب جريمة الإبادة في غزة. فقد اختارت القناة أن يكون عنوان خبرها «إسرائيل ترفض مزاعم الإبادة الجماعية الملفقة»!

و«نيويورك تايمز» لم تكن أفضل حالًا. فهي أوردت خبر منظمة العفو الدولية في الصفحة الثامنة وخصصت له فقرة أو اثنتين من تقرير طويل كان أغلبه عن رفض إسرائيل «مزاعم» المنظمة!.

لكن «نيويورك تايمز» متورطة بفضيحة أخرى! فهي نشرت وثيقة حصلت عليها من الحكومة الإسرائيلية قالت إنها مضابط اجتماعات لكتائب القسام تثبت أن إيران ضالعة في التخطيط لـ«طوفان الأقصى».

وقالت الصحيفة إنها تحققت من الوثيقة عبر فلسطيني سبق أن كان في صفوف القسام. لكن تبين أن الرجل كان قد قال للصحيفة صراحة إنه يستحيل أن يؤكد صحة وثيقة من ثلاثين صفحة لم يطلعوه إلا على صفحة واحدة فقط منها!

أما «سي إن إن» فقد حظي فيها تقرير العفو الدولية بتغطية طريفة. فهي نشرت خبرًا مطولًا على موقعها الإلكتروني بينما لم تذكره مطلقًا في نسختها المرئية! «وسى إن إن» المرئية متورطة هي الأخرى في فضيحة جديدة في سوريا.

فهي عرضت تقريرًا مزيفًا بالكامل! والقصة باختصار أن المراسلة المعروفة «كلاريسا وارد» عرضت تقريرًا ظهرت فيه وهي «تحرر مواطنًا سوريًا» من سجون الأسد! وللأمانة، لم أشعر بالارتياح حين شاهدت التقرير أول مرة. فالمراسلة كانت تتجول في السجن المهجور بعد تحرير كل سجنائه لعلها تجد الصحفي الأمريكي أوستن تايس، الذي اختفى بسوريا منذ ٢٠١٢.

لكنها عثرت، بدلًا من ذلك، على سجين سوري ظل بمفرده بالسجن! والرجل الذي أخرجوه من كومة مغطاة ببطانية بدا مذعورًا ثم قال إن اسمه عادل غربال وإنه مسجون منذ ثلاثة أشهر.

لم أشعر بالارتياح لأن «كلاريسا وارد»، التي تتحدث العربية، قبل أن يكتشفوا الرجل حيًا بالزنزانة صاحت بالإنجليزية مرات عدة: «هل من أحد هنا؟» أدهشني الأمر. أليس الطبيعي لمن تتحدث العربية، حين تعثر على سجين بسوريا أن تناديه بلغته العربية لا بلغة مشاهد «سي إن إن» الإنجليزية؟! وكان غريبًا أيضًا أن الرجل، من بين كل من أحاطوا به. لم يتشبث إلا بيدي «كلاريسا وارد»، رغم أن الحارس السوري الذى فتح الزنزانة، قبَّل رأسه وطمأنه وكان على يمينه طوال الوقت!.

ألسنا، لحظة الفزع، نتشبث بمن يعرفنا أو على الأقل يفهم لغتنا، أم نتشبث بمن تلاحقه الكاميرا؟! وما هي إلا أيام حتى قرأت تقريرًا استغرب صاحبه مثلى لأنه لاحظ أن الرجل بدا نظيفًا للغاية ولحيته مشذبة وأظافره قصيرة بما يستحيل معه أن يكون سجينًا لثلاثة أشهر!

ثم تبين لاحقًا أن القصة ملفقة بالكامل. فالرجل يدعى «سلامة محمد سلامة» وكان يعمل بمخابرات نظام الأسد! لكن «سي إن إن» لم تعتذر ولا « كلاريسا وارد» قدمت اعتذارًا!.

○ باحثة متخصصة في الشؤون الأمريكية.